لها، وأنا من أشد الناس حرصا على رؤية ما يعرضونه علينا من مشاهد المناقشات فى مجلس الشعب، وباستثناء الجلسة التى لا تنسى والتى حدث فيها تضارب بالأيدى بين نائب ووزير، لا أذكر أننى سمعت مرة مناقشة جادة لموضوع الاقتصاد وسلامته، ومن هنا فإننى أصبحت أؤمن بأننا لو أردنا أن نصلح الاقتصاد فعلا ونوقف تيار الشك الغالب على كل شىء فلابد من سلطة جديدة تراقب وتحاسب وتصلح، أما النظام القائم حاليا فلا أمل فى الإصلاح من ناحيته، وأظن أن هذا واضح، ومع ثقتنا التامة فى كفاية الوزراء فإننا فى النهاية لا نعرف من أين يأتى الفساد.

والحقيقة هى أننا اليوم فى حاجة إلى حزب جديد لأن البلد مازال إلى يومنا هذا بخير، وما يقال عن انتشار الفوضى واللصوصية فى كل ميدان مبالغات لا وجود لها فى الواقع، وكل ما تسمع من الحكايات فهو إما حوادث فساد صغيرة لا تعنى أبدا أن هناك فسادا واسع المدى كالذى نجده فى الكثير من بلاد الغرب، وإما أنها أكاذيب وادعاءات لا أساس لها من الصحة، والناس يرددونها دون تحقيق، لأن الكلام سهل، والفساد الحقيقى الكبير غير موجود، والموجة التى اجتاحت البلاد فى أول عصر الانفتاح قد انتهت فيما أظن، زمن واجبنا أن نقرر أن الحكومة نجحت فى ضبط العمل فى البنوك الجديدة ولم يعد من السهل على أى نصاب أن يحصل على بضعة ملايين دون ضمانات من أى بنك، ثم يفر إلى الخارج، ولكن المأساة الحقيقية هى هذا الغلاء غير المعقول الذى يتزايد يوما بعد يوم، ونحن عاجزون حاليا عن إيقافه، ولكن تركه يسير فى طريقه دون أى علاج خطر جسيم، وقد قلنا إن العامل الأكبر فيه يعود إلى الغرب، ولكن لا شك أن هناك أيضا ناسا أشرارا يستفيدون منه، ويعملون على استمراره ولا معنى أبدا لأن تستمر أسعار المأكولات والملبوسات فى الزيادة على النحو الراهن، ونحن الآن نجتهد فى مواجهة هذه الزيادة، ولكن اليوم الذى نعجز فيه عن المواجهة قادم ولاريب، ولابد أن نفكر فى هذا